الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية

الدكتور مظفر عبد الله الامين

المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ـ الجامعة المستنصرية

شعر العراق بوطأة الحرب العالمية الثانية ومن كافة أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية حيث أصبح نقطة مواصلات ومركز تجهيز وتموين لقوات الحلفاء المحاربة عامة وللقوات البريطانية خاصة. ولكن الناحية الاقتصادية كان لها أوسع وأعمق التأثير في حياة جميع أفراد وطبقات الشعب العراقي وخاصة الطبقات الفقيرة والتي كانت تشكل الغالبية العظمى من أبناء الشعب. وكانت الصعوبات والمشاكل الاقتصادية خلال سني الحرب ـ قد تجسدت بصورة رئيسية في بروز ظاهرتين مزدوجتين خلال تلك الحقبة وهما ارتفاع باهظ في الأسعار ونقص شديد في المواد الأساسية (الغذائية والاستهلاكية). وقد عانى الشعب العراقي من نقص بالمواد الغذائية والملابس مصاعب جمة حيث أصبحت ظاهرة الجوع والعوز والتسول وأجساد الأطفال العارية مناظر مألوفة في المدن والقرى العراقية ومعاناة يومية فرضت على معظم العوائل العراقية في شمال الوطن وجنوبه واضطرت بعض العوائل المعدمة إلى بيع أطفالهم لعدم تمكنهم من توفير الحد الأدنى من ملبس ومأكل.

لقد خلقت الظروف الاقتصادية الصعبة استياءاً عاماً ضد الطبقة الحاكمة الموالية لبريطانيا وضد بريطانيا بالذات وعملت على زيادة نفوذ وشعبية الحركات الوطنية المعارضة للنظام الملكي وركزت مطاليبها على تحسين الحالة المعيشية وتوفير القوت لأبناء الشعب وأخذت تلح في مطالبتها بضرورة قيام الحكومة بمسؤوليتها في حل الأزمات الاقتصادية الخانقة والتي أصبح بسببها الشعب العراقي يعاني من سوء العيش وشظف الحياة. وقد عمل استمرار ارتفاع الأسعار الهائل وشحة المواد الغذائية والاستهلاكية على كشف جوهر النظام السياسي وضعف الجهاز الحكومي وعجزه في مجابهة وحل المشاكل الأساسية والحيوية والتي عانى منها عموم الشعب العراقي أشد المعاناة وبينت دون أي شك استفحال الفساد والانحلال بين صفوف رجال الحكم والمسؤولين في أجهزة الدولة ومن ورائهم السفارة البريطانية المهيمنة وعدم اكتراثهم لأمور الشعب وما يعانيه بسبب ضعفهم وفساد أمورهم.

لقد بدأت المشاكل الاقتصادية تظهر بصورة محسوسة بعد وصول القوات البريطانية المحتلة للعراق في صيف ١٩٤١ بعد القضاء على حركة مايس ١٩٤١ وعلى اثر تصاعد المعارك بين قوات الحلفاء وقوات المحور على أثر

فتح الجبهة الشرقية (الروسية) من قبل الألمان). وقد قررت السلطات البريطانية أن يتم تجهيز قواتها محلياً لصعوبة الاستيراد من الخارج، ولعرقلة طرق المواصلات بسبب اشتعال نار الحرب وقد نتج عن هذا قلة استيرادات العراق بسبب انشغاله بحركة مايس وبسبب المعارك الغاضبة في معظم جبهات القتال في العالم[1] وبسبب صرفيات القوات البريطانية وقوات الحلفاء الأخرى التي حلت في العراق أو التي مرت بها في طريقها إلى ايران والجبهة الشرقية فقد كانت عاملاً مهماً في زيادة كمية العملة المتداولة في الأسواق العراقية التي ارتفعت ـ خلال فترة مقيدة ـ بنسبة ٥٪ وإلى أكثر من عشرة ملايين دينار عراقي كما أنها استمرت في الازدياد بسبب ارتفاع المصاريف العسكرية للحلفاء[2]. وقد أدى هذا الازدياد من الصرف إلى ارتفاع الأسعار بشكل مدهش وإلى شحة في المواد الأساسية المطروحة في الأسواق العراقية التي كانت ضرورية لتموين القوات البريطانية في نفس الوقت فإنها كانت تمثل قوت الشعب اليومي (من رز وطحين وسكر وشاي) وحاجاته الأساسية (من ملابس قطنية وصوفية وأحذية وغير ذلك). وقد رافقت عملية زيادة العملة المتداولة تعقيدات أخرى بواسطة جماعة من التجار جمعوا أرباحاً خيالية وثروات طائلة بسبب الظروف الطارئة وعلى حساب معاناة الطبقات الفقيرة والمعدمة. وقد اعترف السفير البريطاني بهذا الواقع في تقرير رفعه إلى حكومته فكتب يقول:

«لقد رافق زيادة العملة المتداولة انتشار واسع في عمليات الربح غير المشروع والتخزين والمضاربات في الأسواق من قبل المرابين. ورغم الاستياء والاحتجاج الشعبي الواسع فإن الحكومة قد أظهرت عدم قدرتها على معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية. وقد لجأت الحكومة إلى إصدار قانون ضعيف تمنع فيه التجار من خزن المواد الأساسية وتفرض عليهم عقوبات فيما إذا استمروا في عملهم ولكن هذا القانون لم يغير شيئاً في مجمل الأوضاع الاقتصادية السيئة والقاسية والتي يعاني منها معظم أبناء الشعب»[3].

وهذا القانون الضعيف الذي شرعته الحكومة لم يغير شيئاً في الوضع الاقتصادي لأن معظم أعضاء الطبقة الحاكمة كانوا قد ربطوا مصالحهم بمصالح طبقة التجار الاحتكاريين المستغلين وكانوا يتبادلون الفوائد والأرباح فيما بينهم ـ لهذا نلاحظهم أنهم لم يكونوا جديين في ضبط وتحديد أسعار المواد الأساسية وفي السيطرة على توزيع هذه المواد. وقد شعر صغار الموظفين والكتبة بضغط كبير نتيجة ارتفاع الأسعار، وذلك بسبب بقاء دخلهم ثابتاً في نفس الوقت الذي تضاعفت فيه أسعار المواد الأساسية والضرورية مرتين أو ثلاثة حتى وصل بعضها إلى أكثر من عشرة أو عشرين ضعف سعرها السابق[4].

وقد أكد تقرير السفارة البريطانية السنوي لعام ١٩٤٢ حالة البلاد الاقتصادية السيئة وجاء فيه:

«إن الحالة الاقتصادية كانت من أثقل وأهم المشاكل وقد طغت على جميع المشاكل الأخرى. بالرغم من ذلك فإن أعضاء الحكومية العراقية لم يكونوا على إدراك أو وعي لهذه الأوضاع القاسية.

ولقد ازدادت الصرفيات العسكرية البريطانية بمرور الأشهر ولم يقابل هذا النمو أية اجراءات لامتصاص فائض القوة الشرائية المتوفر في الأسواق العراقية لذا فقد ازداد مبلغ العملة المتداولة من ١١ مليون إلى ٢٢ مليون دينار لتلك السنة. في نفس الوقت فإن عملية الاستيراد قد تقلصت الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة ليس فقط في أسعار المواد الغذائية والأساسية والاستهلاكية المستوردة (والتي تعاني من نقص في التجهيز والتداول) بل قد امتد الارتفاع لأسعار الأراضي والبضاعات المحلية. عمليات التخزين والمضاربة والربح الفاحش استمرت دون أي عائق أو ضابط وقد أدت إلى غلاء في الأسعار بشكل لا يتصور ولا يمكن أن يكون طبيعياً وقد نتج عن ذلك ظاهرة ارتفاع كبيرة في تكاليف المعيشة وخاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة فإن مستوى ارتفاع تكاليف المعيشة قد تضاعف على الأقل (أي زيادة ١٠٠٪ على الأقل) خلال سنة واحدة»[5].

رغم أن هذا التقرير قد شرح الوضع الاقتصادي المتأزم والنتائج الظاهرية لارتفاع الأسعار وشحة المواد فإنه

أغفل ما لتأثير الحالة الاقتصادية على حياة الفرد العراقي وما كان يعانيه بسبب هذا النقص المزمن في قوته وملبسه اليومي والتي أدت إلى قيام مظاهرات عاصفة تقودها النساء في بغداد وقد جلبن معهن أطفالهن ليطالبن الحكومة بتوفير المأكل والملبس (لفلذات أكبادهن)، كما قام عمال سكك الحديد باضراب شامل احتجاجاً على تضخم الأسعار والتي جعلت من المستحيل إمكانية إطعام وإكساء عوائلهم بالأجور الزهيدة التي كانوا يتقاضونها[٦] إذ تململت حكومة نوري السعيد بعض الشيء ـ أمام الضغط الشعبي المتزايد وأمام ضغط الحركة الوطنية للقيام باجراءات شكلية لتخفف من حدة الاستياء المتعاظم فقامت بتقنين السكر (أي قامت بتوزيع بطاقات التموين) وفتحت أفران ومخابز جديدة وحددت أسعار ست مواد تموينية ضرورية[٧].

وقد كتبت جريدة صوت الأهالي (التي أجيزت ثانية في ٢٣ أيلول ١٩٤٢ بعد غياب دام أكثر من خمس سنوات) عدة مقالات شرحت فيها الأوضاع الاقتصادية المتأزمة وحللت أسباب مشاكل التموين وارتفاع الأسعار وكيفية معالجتها وطالبت الحكومة بضرورة اتخاذ اجراءات جذرية لازالة العبء الثقيل الذي يعاني منه معظم أبناء الشعب العراقي ودعت لسيطرة الحكومة على جميع المواد الغذائية الأساسية والحاجات الضرورية لتوزيعها على المواطنين بشكل عادل وبأسعار معقولة تتناسب ودخل الفرد العراقي ولكي يقطع الطريق على المتلاعبين والمحتكرين والمرابين. كما طالبت الحكومة بوضع اجراءات وقوانين قاسية رادعة بحق كل من يتلاعب بقوت الشعب وخاصة بعض التجار الذين استغلوا ظروف الحرب ليجمعوا ثروات طائلة بالاتفاق مع مجموعة من المسؤولين والموظفين الحكوميين الذين كانوا يتمتعون بصلاحيات ونفوذ واسعين داخل أجهزة السلطة[٨].

رغم اطلاع أعضاء السفارة البريطانية على الحالة الاقتصادية الصعبة والتي خلقت أساساً بسبب وجودهم العسكري في العراق وربطهم الاقتصاد العراقي بعملة المجهود الحربي البريطاني وسيطرتهم على استيرادات العراق عن طريق المركز الذي أسسوه في القاهرة عام ١٩٤١ وهو مركز تموين الشرق الأوسط (Middle East Supply Center-MESC) رغم كل هذا ورغم معرفة السفارة بما كان يعانيه المواطن العراقي في حياته اليومية لم تأخذ السفارة البريطانية خطوات جدية لحل الأزمات الخانقة أو حتى للضغط الجدي على حكومة نوري السعيد للاسراع في إيجاد حلول عملية للحد من ارتفاع الأسعار وتوفير مواد غذائية وسلع بديلة لسد حاجات المواطنين.

ويظهر أن أكثر ما اهتم به السفير البريطاني من جوانب المشاكل الاقتصادية المتعددة. هي مشكلة الفائض النقدي (أو السيولة النقدية أو القوة الشرائية المتزايدة)، فقد قدم السفير البريطاني اقتراحاً يحث فيه الحكومة العراقية على اتخاذ اجراءات (حازمة) لامتصاص الفائض النقدي المتوفر لدى المواطنين وفي الأسواق العراقية.

يقول السير كناهان كورنواليس في تقريره إلى وزارة خارجيته: «بدأت الحكومة العراقية تدرك أنه يجب اتخاذ خطوات عملية لحل مشكلة امتصاص القوة الشرائية الفائضة من أيدي المواطنين وما عدا قيام الحكومة باتخاذ اجراء ضعيف (أو بالأحرى لا أجراء) وذلك بتشجيع المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال العراقيين لشراء سندات قروض وأسهم شركات بريطانية من بورصة الأرصدة المالية في لندن. كما تم ترتيب اجراءات أخرى لاستيراد الماس (والأحجار الكريمة من جنوب افريقيا بواسطة الشركة التجارية للهلكة المتحدة (UKCC) لطرحها في الأسواق المحلية العراقية وذلك لامتصاص النقد الفائض المتوفر لدى المواطنين العراقيين»[٩].

وجاء عام ١٩٤٣ ولم يحدث أي تغيير في الأوضاع الاقتصادية العامة حيث استمرت نفس الأعراض المتأزمة وبقيت مشاكل الشحة في السلع الضرورية والمواد الغذائية ومشاكل نقص التموين بصورة عامة والتي رافقها ارتفاع حاد في الأسعار وإزاء تردي الأوضاع وازدياد النقمة الشعبية اضطرت الحكومة إلى اصدار «قانون اصلاح الحياة الاقتصادية» وجلبت اقتصادياً بريطانياً برتبة عقيد اسمه بيليس (Colonel Bayliss) لتعيينه مديراً عاماً للاستيراد

ومنحته صلاحيات واسعة على أمل السيطرة على الوضع الاقتصادي الحرج. وحل جميع المشاكل والمعوقات. ولا يخفى على أحد أن هذه الاجراءات الجديدة قد جاءت نتيجة الوضع المتأزم وبناء على ضغوط من السفارة البريطانية على الحكومة العراقية المتنافسة، «حيث وحسب اعتراف السفير البريطانية بأن:

«حالة العراق الاقتصادية قد أصبحت نقطة (مركز) الاهتمام المتواصل للحكومة البريطانية». وقد جاء بتقريره السنوي لعام ١٩٤٣ الذي يصف الوضع الاقتصادي المتأزم.. الذي يستشف منه أن السفارة البريطانية قد وعت جذور المشكلة ودوافعها فيقول التقرير:

«إن العراق قد وقع ضحية بين فكي كماشة (بين المطرقة والسندان) فمن جهة وقعت عليه الأضرار التي خلفتها مصاريف الحرب عامة والمصاريف العسكرية البريطانية خاصة ومن الجهة الثانية فهو يعاني من التقليص المتزايد في استيرادات العراق من الخارج، ونتج عن ذلك ازدياد تداول العملة من ٦ ملايين دينار عام ١٩٤١ إلى ٤٣ مليون دينار نهاية عام ١٩٤٣ وان مستوى تكاليف المعيشة قد ارتفع بشكل فظيع.

هذا الوضع أدى إلى تضخم مالي بدأ بالنمو بصورة جدية منذ عام ١٩٤٢ الذي أثار الاهتمام في الأوساط البريطانية في القاهرة ولندن. إضافة إلى ذلك فإن فساد الجهاز الحكومي والموظفين والمسؤولين العراقيين الذين كانوا يعملون على تشجيع طبقة التجار المحتكرين والمرابين والمنتفعين من ظروف الحرب ويعملون على زيادة الأزمات الاقتصادية سوءاً على سوء»[١١].

وقد احتاج الانكليز إلى شراء كميات كبيرة من القمح والشعير لغرض إرساله إلى الهند وروسيا وتركيا الأمر الذي زاد في تعقيد الحالة الاقتصادية وخلق شحة فظيعة في المواد الغذائية الأساسية (وخاصة خبز الشعب). وقد سبق أن أرسل الانكليز كميات أخرى من القمح إلى الهند عام ١٩٤٣ لحدوث مجاعة كبيرة هناك. وقد ضغط السفير البريطاني على رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير المالية لتجهيز هذه الكميات بسحبها من الأسواق العراقية وإرسالها إلى الخارج[١٢] علمًا بأن عموم الشعب العراقي كان يعاني من نقص شديد في حاجته اليومية إلى الخبز حيث قد عمت المجاعة معظم أنحاء العراق. وكان العراقيون يقفون ساعات طويلة للحصول على تعيينهم من الصمون الأسود (صمون الشعير الحكومي) وبكمية لا تسد رمق العائلة وقد حدثت إصابات عديدة بين أبناء الشعب بسبب التزاحم والتدافع للحصول على الحصة اليومية من الصمون. وفي نفس الوقت اضطر المواطنون إلى ارتداء ملابس مصنوعة من مادة الجنفاص (الكونية) لعدم توفر ملابس قطنية أو صوفية في الأسواق.

وفي عام ١٩٤٤ وبالبرغم من موسم الحصاد الجيد والوفير فقد استمرت الأزمات الاقتصادية الخانقة دون أي تحسن يذكر لأن جذور هذه الأزمات وأسبابها الرئيسية لم تتغير رغم استحداث وزارة جديدة وهي وزارة التموين (في آذار ١٩٤٤) التي كان واجبها الرئيسي هو معالجة الأوضاع الاقتصادية بصورة عامة ومشكلة التموين بصورة أخص. وقد وصف التقرير السنوي لعام ١٩٤٤ الذي رفعته السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية الوضع الاقتصادي العام كالآتي:

«إن مضاعفات الأزمات الاقتصادية خلال سني الحرب قد تحسستها البلاد بمرارة ظاهرة. فبالنسبة إلى العراق «كوحدة سياسية اقتصادية» قد تمتعت بازدياد في مواردها المالية (دخلها القومي) خلال سني الحرب والفضل يعود إلى ما قدمته مصاريف (انفاقات) الحرب البريطانية (المجهود الحربي البريطاني) ولو كان على نطاق ضيق نسبياً وإلى مدخول موسم الحصاد الوفير. ولكن بالنسبة لوضع السكان المعيشي فقد ازداد تعاسة وذلك بسبب تحديد الاستيراد وغلاء الأسعار وأن جميع الاجراءات التي اتخذت لمجابهة هذه الظواهر قد برهنت أنها غير فعالة أو مجدية. وقد أعقب فصل العقيد بيليس مدير الاستيراد العام (من قبل وزير التموين وكالة أرشد العمري لوجود خلافات قوية بينهما)، فترة من اللامركزية الاقتصادية

وضعف سيطرة الجهاز الحكومي لحدوث تخلخل واضح في الأجهزة الادارية»[١٤].

ورغم قرب انتهاء الحرب ومجيء عام ١٩٤٥ فإنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على مجمل الأوضاع الاقتصادية وعلى حياة العائلة العراقية في مواجهتها لصعوبات توفير مستلزمات المعيشة اليومية من مأكل وملبس وحاجات ضرورية أخرى ـ ورغم موسم حصاد آخر جيد وغزير فقد استمرت البلاد تعاني من مشكلة ارتفاع الأسعار بشكل غريب وفي نقص فادح في معظم البضائع الاستهلاكية (ما عدا الأنسجة القطنية التي وصلت بكميات معتدلة وتم توزيعها على معظم مناطق العراق[١٥].

وهكذا قاسى الشعب العراقي ـ خلال سني الحرب الطويلة ـ شر الأمرين بسبب الحرب التي لم يكن له فيها لا ناقة ولا جمل وتحمل ما تحمل من أجل توفير مستلزمات النصر لمجهود بريطانيا الحربي.

ديون العراق المترتبة على بريطانيا خلال الحرب

نظراً لتقديم العراق بضائعا وموادا غذائية وخدمات مختلفة إلى بريطانيا ـ ومجهودها الحربي ـ خلال سني الحرب ١٩٤١ ـ ١٩٤٥ ـ ونظراً لعدم مقدرة الحكومة البريطانية على دفع المبالغ المترتبة في ذمتها (لانشغالها بالحرب وعدم توفر الإمكانية المالية لدفعها فوراً) فقد تراكمت مبالغ كبيرة جداً (قدرت بحوالي ١٠٠ مليون باون استرليني أو ٢٠٠ مليون دولار) على شكل ديون وعدت بريطانيا حكومة العراق بإيفائها (وحسم أمرها حال انتهاء الحرب وقد أجبرت السفارة البريطانية حكومة العراق على الانتظار والتمهل في استلام هذه المبالغ (والتي كان العراق بأمس الحاجة لها لما كان يعانيه من نقص في مجمل البضائع المستوردة والتي لو دفعت له بالعملة الصعبة لكان بامكانه شراؤها من مصادر مختلفة (وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية) واعتبرته من أسس وضرورات التحالف العراقي ـ البريطاني حسبما جاء في معاهدة ١٩٣٠ بين البلدين.

لقد كان المسؤولون العراقيون يطمحون في استغلال وتوظيف الجزء الأكبر من الديون العراقية المستحقة على بريطانيا (بعد انتهاء الحرب) في تمويل وتطوير الموارد الطبيعية وفي بناء صناعة محلية حديثة[١٦] ولكن الحكومة العراقية فوجئت، بل اصطدمت مرة اخرى بواقع السياسة البريطانية التي تفضل مصلحتها دائما دون أكتراث لحقوق الشعوب الأخرى. وحين عزمت الحكومة البريطانية على تأجيل دفع ديون العراق المترتبة عليها، حتى ما بعد انتهاء الحرب بفترة طويلة ـ غير محددة ـ مدعية بان اقتصادها المتدهور بسبب سني الحرب الطويلة لا يسمح لها بالإيفاء بوعودها وان على العراق أن ينتظر لحين تتمكن الخزينة البريطانية من دفع هذه المبالغ الكبيرة أو ان يرضخ العراق لواقع الأمر ويعقد اتفاقية مالية (على غرار الاتفاقية المالية البريطانية ـ المصرية) تدفع بريطانيا بموجبها للعراق جزء من تلك الديون على شكل أقساط سنوية بالعملة الصعبة ويدفع القسم المتبقي على شكل بضائع (أكثرها استهلاكية) تقررها بريطانيا وحسب ما يتوفر لديها من فائض البضائع الاستهلاكية لتصديرها إلى العراق.

إن مسألة تراكم ديون العراق على بريطانيا خلال سني الحرب الطويلة مسألة حساسة ـ حاولت الطبقة الحاكمة اخفاءها عن أنظار الشعب العراقي ـ لما كان يعانيه من أزمات اقتصادية مزمنة بسبب شحة المواد الأساسية وارتفاع أسعارها. أما أن يؤجل دفع تلك الديون حت بعد انتهاء الحرب ولأجل غير مسمى فتلك مسألة في غاية الحساسية والخطورة وقد تقابل ـ إذا انكشف أمرها ـ بهياج شعبي هادر قد يعصف بالحكومة وأركانها والتي قد فقدت رصيدها الشعبي بسبب ممالاتها للانكليز. وهذا ما أدخل الرعب في قلب المسؤولين العراقيين ووضعهم في دوامة من القلق والحيرة ـ وأصبح حالهم حال المختنق بعظم السمك أو بلاع الموس ـ وقد بعث الوزير المفوض الأمريكي بتقرير مفصل إلى حكومته

يشرح فيه مسألة الديون العراقية على بريطانيا ويوضح أبعادها وتأثيراتها المتوقعة فكتب يقول:

من المشاكل الجدية التي تواجه كل من بريطانيا والعراق الآن كانت قد نتجت من خلال الحرب وذلك ان بريطانيا قد صرفت مبالغ كبيرة في العراق لم تدفعها مباشرة وتراكمت بشكل ديون يصل مقدارها إلى حوالي (٢٠٠ مليون دولار) وقد اعترف المسؤولون البريطانيون (بصورة سرية) بانه سوف يكون من الاستحالة أن يكون بمقدور بريطانيا ــ ولفترة طويلة بعد الحرب ــ أن تسد جزءاً كبيراً من هذه الديون بالعملة الذهبية أو عن طريق تجهيز العراق بالبضائع التي يحتاجها. وكون الاتفاق ان هذه الديون تراكمت على أساس أن تدفع على مدى فترة قصيرة (ولم تكن مبنية على موافقة رسمية كونها ديون على مدى فترات طويلة الأمد)، فان المسؤولين البريطانيين قد عبروا عن قلقهم مما قد يسبب عدم قابلية الحكومة البريطانية لسد هذه الديون أو جزءاً كبيراً منها في وقت مناسب ان ذلك سيؤدي إلى استياء عميق جداً من قبل الموظفين العراقيين تجاه بريطانيا العظمى وبفقدان الثقة في أمانة وقدرة بريطانيا على الإيفاء بوعودها.

لقد أخبرني المسؤولين العراقيين (بصورة سرية) بانهم قلقون جداً من رد فعل الشعب العراقي المتوقع عن معرفتهم بان القسم الأعظم من الثروة الكبيرة التي حصل عليها العراق خلال الحرب سيكون بشكل أرصدة (أسهم) مجمدة فرضت عليهم قسراً من قبل بريطانيا. ويقول المسؤولون العراقيون بان الرأي العام العراقي هو تحت الاعتقاد ان العراق كان يبني (خلال فترت الحرب) قوة شرائية عظيمة في الخارج حيث زاد العراق في كميات تصديره وقدم بضائع وخدمات كبيرة لجيوش الحلفاء وفي الوقت نفسه فان كان يقتصد جداً في استيراداته من الدول الأجنبية. ان حفنة قليلة من المسؤولين العراقيين هم من المطلعين على حقيقة أمر ديون العراق على بريطانيا وبان قوته الشرائية قد فقدت قدرتها وحركتها وتجمدت في بريطانيا العظمى ولهذا فقد يؤدي الى استحالة العراق ــ خلال هذا الجيل ــ تحقيق مشاريعه العظمى لتطوير موارده الطبيعية وخلق صناعة محلية حديثة.

لقد أحيطت هذه المسألة بسرية وحذر تامين بحيث انها لم تذكر أو تناقش على صفحات الجرائد المحلية ولم تتطرق اليها التعليقات أو الاشاعات في الدوائر التجارية المحلية[١٧] ــ المتحفزة لمثل هذه الأخبار ــ.

وفي الحقيقة ان هذا السر لم يخف على أبناء الشعب العراقي لفترة طويلة، حيث نشرت جريدة صوت الأهالي في الثاني من نيسان ١٩٤٥ مقالة ناقشت فيها الاتفاقية المالية التي عقدت بين بريطانيا ومصر لحسم مسألة الديون المصرية التي ترتبت على بريطانيا خلال فترة الحرب وتساءلت الجريدة عن موقفها من مسألة ديون العراق لدى بريطانيا وعن خطط ومشاريع الحكومة عند تسلمها لمبالغ ديونها من بريطانيا والتي قدرتها الجريدة بـ(٦٠ مليون باون استرليني)[١٨] أو أكثر.

وفي اليوم التالي طالبت صوت الأهالي الحكومة العراقية بعقد اتفاقية مماثلة ــ على غرار ــ الاتفاقية المالية الانكلو مصرية وأصرت أن يكون دفع الديون العراقية بالعملة الصعبة ويفضل بالدولار الأمريكي لأن العراق سوف يحتاج إلى استيراد بضائع ضرورية وأساسية (ليست كمالية) من أدوات وآلات انتاجية (كالمعامل والمكائن الزراعية) للاسراع في عملية الأعمار للاقتصاد وإزالة مخلفات الحرب وقالت الجريدة: ولأن حاجة العراق أكبر من مصر إلى الدولار فان تخصيصات العراق للعملات النادرة يجب أن تكون أعلى[١٩].

وفي ١٩٤٥/٦/٥ عقدت الاتفاقية العراقية ــ البريطانية بشأن العملات النادرة (لحل مشكلة الأرصدة الاسترلينية العائدة للعراق والتي تراكمت لدى بريطانيا، خلال فترة الحرب على شكل ديون). وقد نصت الاتفاقية على ان تجهز بريطانيا العراق، خلال عام ١٩٤٥ بما يساوي ٣,٥ مليون دينار بالعملات النادرة (أي ما يعادل ١٤ مليون دولار) على شرط تسليم العراق لبريطانيا كل ما يستلمه أو يحصل عليه من عملات أجنبية

نادرة – ويستغل العراق الـ ١٤ مليون دولار – لاستيراد المواد والبضائع التي يحتاجها، ولا تتوفر لدى بريطانيا من الولايات المتحدة الأمريكية وقد ربطت هذه الاتفاقية العراق قلباً وقالباً في المنطقة الاسترلينية. كذلك نصت الاتفاقية ان بريطانيا ستدفع ديون العراق على شكل أقساط صغيرة ولفترة غير محدودة حيث تعتمد الفترة على قدرة الاقتصادي البريطاني واستعادته لنشاطه بعد الحرب[٢٠].

وفي يوم ٧ حزيران ١٩٤٥ كتبت جريدة صوت الأهالي مقالاً افتتاحياً ناقشت فيه الاتفاقيةومضارها ووجهت للحكومة انتقاداً لاذعاً لعقدها اتفاقية تضر بمصلحة العراق ضررا فادحاً وكتبت تقول:

«ان القسم الأعظم من (١٤) مليون دولار التي تتعهد بريطانيا بتجهيزها للعراق لشراء حاجاته الضرورية في سنة ١٩٤٥ هو من العراق نفسه. فمن المعلوم انه كان لدى لجنة التحويل الخارجي العراقية في اواخر سنة ١٩٤٤ وفر من الدولارات يزيد على (٦) ملايين واذا أضفنا مايؤمل أن يحصل عليه العراق من الدولارات خلال سنة ١٩٤٥ من صادراته الى الولايات المتحدة الأمريكية ومن مبالغ الدولارات التي ترد إليه من مصادر اخرى (الصادرات غير المنظورة) والتي تقدر بمبالغ بنحو (٥) ملايين دولار، فسيكون مجموع ما سيسلم العراق إلى صندوق عملة المنطقة الاسترلينية في هذه السنة نحو (١١) مليون دولار، ومعنى ذلك ان صندوق المنطقة الاسترلينية سوف لا يجهز للعراق خلال سنة ١٩٤٥ من عنده سوى نحو من ثلاثة ملايين دولار – وهو مبلغ زهيد يعادل نحواً من (١ ٪) من مجموع الرصيد الاسترليني العائد للعراق».

واستطردت المقالة تقول:

«اننا قد طالبنا أن تكون الدولارات التي يحصل عليها العراق مخصصة لاستعماله فقط ولا مانع من أن يتمتع مؤقتاً من صندوق المنطقة الاسترلينية، وطالبنا أن تدفع الحكومة البريطانية مقداراً مناسباً من الدولارات من صندوق المنطقة الاسترلينية كتسديد لقسم من الرصيد الاسترليني بالإضافة إلى ما يحصل عليه العراق. وقد جهزت الحكومة البريطانية بالفعل مبلغاً على هذا الوجه ولكنه ضئيل جداً لا يتناسب مع الرصيد الاسترليني ولا مع حاجة العراق.

وهناك سبب مهم جداً لأن تتساهل بريطانيا مع العراق في هذا الشأن لأنه بالإضافة إلى ما يحصل عليه العراق بالفعل من الدولارات، فان المبالغ التي قدمتها شركات النفط صاحبات الامتياز واجبة الدفع بالذهب وفقاً لنصوص اتفاقيات الامتياز من حين ان تلك المبالغ قد دفعت خلال جميع السنوات السابقة بالعملة الاسترلينية فتساهل لا مبرر له من جانب الحكومة العراقية. ربما كان ذلك لا يؤثر خلال الحرب... أما الآن... حينما لا يمكن تحويل الباون الاسترليني بحرية إلى عملات أخرى، فان استمرار قبوله بدلاً من الذهب من شركات النفط في هذه الظروف يضر العراق ضرراً كبيراً»[٢١].

وفي أواخر عام ١٩٤٥ عقدت اتفاقية القرض الأمريكي – البريطاني والتي كان الغرض منها حل مشكلة الأرصدة الاسترلينية بالاتفاق مع بريطانيا وكل قطر من الأقطار التي تمتلك الأرصدة – والعراق من ضمنها – وقد قسمت الاتفاقية الأرصدة إلى ثلاثة أقسام – لتخفيف العبء عن بريطانيا وكالآتي:

١ – قسم يجعل تحويله إلى العملات النادرة (ومن جملتها الدولار) حراً بعد مضي مدة لا تزيد على السنة من تنفيذ اتفاقية القرض.

٢ – القسم الثاني يقسط إلى أقساط طويلة الأجل تبدي دفعها سنة ١٩٥١.

٣ – القسم الثالث المتبقي، فيلغى كتصفية للديون الدولية الحربية.

على أثر إعلان هذه الاتفاقية احتمال مصادقة الكونغرس الأمريكي عليها كتبت جريدة الأهالي مقالة افتتاحية في ١٩٤٦/٣/٢١. شرحت فيها تراكم ديون العراق والاتفاقية المالية المعقودة بين العراق وبريطانيا بشأن الأرصدة الاسترلينية والعملة الصعبة وأوضحت مدى

الحيف المادي الذي أصاب العراق في وقت يكون العراق فيه بأمس الحاجة إلى رؤوس أموال ـ وخاصة بالعملات النادرة ـ لينفض عنه آثار الحرب ويستعد لبناء اقتصاده الوطني المتخلف وطالبت الجريدة بضرورة عقد اتفاقية نهائية جديدة بين العراق وبريطانيا لحل مشكلة الديون ليضمن بها العراق حقوقه العادلة بان يخصص للعراق مبالغ كبيرة بالعملات الأجنبية والدولار خاصة وان تترك له الحرية لاسترداد ما يحتاجه في أعمار اقتصاده من أية مكان دون تحديد من قبل بريطانيا «خاصة وان بريطانيا أخذت تتأخر في تسليم البضائع والمواد التي يطلبها العراق منها»[٢٢].

ولكن رغم الأستياء العام والاجحاف بحق العراق ـ وكما هو متوقع ـ فقد انتهت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني بتجديد الاتفاقية المالية والتي احتوت نفس بنود الاتفاقية للسنة الماضية بل زادتها سوء حيث تم تخفيض مبالغ العملة الصعبة المخصصة للعراق لفترة الاتفاقية الجديدة (بين ٣١ آذار ١٩٤٦ إلى ٣١ آذار ١٩٤٧)[٢٣]. وكتبت جريدة الأهالي مقالاً آخر هاجمت فيه الاتفاقية الجديدة وحللت بنودها وبينت مدى الضرر الذي لحق العراق بسبب تنازل الحكومة عن حقوقها لبريطانيا كما ان العراق بقي مرتبطاً بالمنطقة الاسترلينية وأكد كاتب المقال مساوىء هذا الارتباط بقوله:

«إنه من المعيب حقاً أن تضطر دوائر الحكومة العراقية إلى الحصول على موافقة السلطات البريطانية كلما احتاجت إلى شراء بعض المواد من الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً»[٢٤].

ولم تتابع جريدة صوت الأهالي أو أية جريدة عراقية اخرى مسألة الأرصدة الاسترلينية بعد تلك الفترة فقد انشغلت جريدة صوت الأهالي (في ربيع عام ١٩٤٦) بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي والذي أجيز رسمياً في ١٩٤٦/٤/٢ مع أربعة أحزاب سياسية اخرى وضاعت مسألة الديون العراقية والأرصدة الاسترلينية في خضم النشاطات السياسية المحلية..

ولهذا فانه من المحتمل جداً أن يكون العراق قد أضاع جزءاً كبيراً من ديونه المستحقة على بريطانيا والتي لو استرجعت واستثمرت بصورة صحيحة لساهمت في أعمار البلاد الاقتصادي ورفع معيشة سكان العراق قاطبة.

وقد سلطت دراسة لاحقة الضوء على هذا الموضوع الحيوي المهم وبينت مدى الضرر الذي لحق بالعراق بسبب ضعف الحكومة العراقية والسيطرة البريطانية على مقدرات الأمور نقتطف جزءاً يسيراً من هذه الدراسة:

«ان السبب الرئيسي والذي حدد حرية العراق في توجيه مدخراتها لخدمة مصالحها الاقتصادية هو ارتباطها بمنطقة الاسترليني. وكنتيجة لهذا الارتباط فان كان لبريطانيا مطلق الحرية ـ خلال الحرب العالمية الثانية ـ في أن تشتري من العراق كل ماتريده دون أي شرط أو تحديد في الوقت الذي كانت تحدد مشتريات العراق حتى من بلدان المنطقة الاسترلينية.

وقد أدت هذه السياسة إلى تراكم الأرصدة الاسترلينية لصالح العراق وفرضت عليه الادخار (أي بقيت على شكل ديون لعدم دفعها من قبل بريطانيا فوراً). ونظراً لتثبيت سعر التحويل بين الباون الانكليزي والدينار العراقي ونظراً لتدهور وانخفاض سعر الباون، بعد الحرب فان العراق خسر قيمة نقدية كبيرة لرصيده. إضافة إلى هذا فان فشل بريطانيا في دفعها لهذه الديون (الرصيد المتراكم) فقد حددت مصاريف وأملت عليه اسلوباً يقلل من فائدة المبالغ التي يملكها ـ كديون ـ لدى بريطانيا.

ان بريطانيا لا تسمح للعراق بأن يشتري بضائع من سوق العملة الصعبة إلّا إذا كانت غير متوفرة في بلدان المنطقة الاسترلينية ويجب أن تكون هذه البضائع ضرورية جداً والسلطات البريطانية هي التي تقرر فيما إذا كانت مواداً ضرورية.

وبالنتيجة فان جزءً كبيراً من رصيد العراق الاسترليني (ديون لدى بريطانيا) قد استهلك في شراء مواد استهلاكية من الأسواق البريطانية معظمها من الكماليات وللطبقة المترفة فقط»[٢٥].

الهوامش

(١) من السفارة الأميركية في بغداد إلى وزارة الخارجية الأميركية ـ واشنطن.
USNA 890 G00/610, 5/1/1942.

(٢) نفس المصدر.

(٣) من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية ـ لندن.
FO 371/ 31371/ E 2596, 8/3/1942.

(٤) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤٥ ـ ١٩٥٣. النجف الأشرف ١٩٧٣ ص ص ١٢٧ ـ ١٢٩.
أنظر جدول الأسعار المرفق والذي يبين مدى ارتفاع الأسعار خلال سنتين فقط.

(٥) من السفير البريطاني كورنواليس إلى وزارة الخارجية البريطانية.
FO 371/35010/E 1667, 21/12/1943.

(٦) جعفر عباس حميدي: المصدر السابق ص ١٣١.

(٧) من السفارة الأميركية في بغداد إلى وزارة الخارجية.
USNA 890 G. 00/610, 5/1/1942.

(٨) راجع مجلدات صوت الأهالي لفترة الحرب في الربع الأخير من عام ١٩٤٢.

(٩) من السفير البريطاني كورنواليس إلى وزارة الخارجية البريطانية.
FO 371/ 35010/ E 1667, 21/2/1943.

(حتى صالح جبر المعروف بموالاته للانكليز) احتج (في خطاب ألقاه في مجلس الأعيان) ضد الشركة الانكليزية (UKCC) لشركة المملكة المتحدة التجارية في بيعها للذهب في الأسواق العراقية بأسعار باهضة جداً (وقتها) حيث كانت تبيع المثقال الواحد بسعر ٥ ـ ٦ دنانير عراقية بينما كان سعره الرسمي لا يتجاوز ديناراً ونصف. كما احتج على طريقة الشركة في تسويق الذهب في العراق. (أنظر جريدة صوت الأهالي، (٢٠/ ٩/ ١٩٤٣) و(٢٦/ ٢/ ١٩٤٤).

(١٠) من السفير البريطاني كورنواليس إلى وزارة الخارجية البريطانية.
FO 371/40041/ E 1143, 8/2/1944.

(١١) نفس المصدر.

(١٢) من السفير البريطاني كورنواليس إلى وزارة الخارجية البريطانية
FO 371/ 35010/ E 2239, 28/3/1943.

علمًا أن الحكومة البريطانية كانت تصر على دفع ثمن الحنطة والشعير بأسعار واطئة جداً (أكثر بقليل من أسعار الحبوب قبل الحرب فقد اشترت الحنطة والشعير بحوالي ٢٠ دينار.

(١٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السادس، صيدا، (1974) ص ص 194-195.

(١٤) من السفير البريطاني كورنواليس إلى وزير الخارجية البريطاني.
FO 371/ 45302/ E 608, 9/1/1945.

(١٥) من السفير البريطاني كورنواليس إلى وزير الخارجية البريطانية.
FO 371/ 45302/ E 2177, 19/3/1945.

(١٦) من الوزير المفوض الأميركي هندرسون إلى وزارة الخارجية الأميركية.
USNA 890 G. 50/ 9-2044, 20/9/1944.

(١٧) نفس المصدر.

(١٨) صوت الأهالي، ٢/ ٤/ ١٩٤٥، (2/4/1945).

(١٩) صوت الأهالي، ٣/ ٤/ ١٩٤٥، (3/4/1945).

(٢٠) صوت الأهالي، ٦/ ٦/ ١٩٤٥، (6/6/1945).

أنظر: Agwani, M.S., *The U.S.A and the Arab World 1945-1952*, Aligarh, 1958, p. 90.

(٢١) صوت الأهالي، ٧/ ٦/ ١٩٤٥ . (7/6/1945).

(٢٢) صوت الأهالي، ٢١/ ٣/ ١٩٤٦ . (21/3/1946).

(٢٣) صوت الأهالي، ٢٢/ ٤/ ١٩٤٦ . (22/4/1946).

(٢٤) صوت الأهالي، ٢٩/ ٤/ ١٩٤٦ . (29/4/1946).

(٢٥) نقلاً عن:

Oboosy, M.J. «A Study in the Theory of Economic Under-development with special Referece to Iraq» *The Middle East conomic Papers*, Economic Research Institute, Beirut, 1954. pp. 143-144.

ملحق رقم (١)

قائمة مقارنة لأسعار المواد الغذائية الأساسية بين شهر آب ١٩٣٩ وكانون الثاني ١٩٤٢ (الأسعار بالدينار العراقي)

المادة	السعر في آب ١٩٣٩	السعر في كانون الثاني
الحنطة العجيبة درجة أولى	٣,٢٥٠	٥٠,—
الحنطة العجيبة		٤٠,—
الشعير	٢,٠٦٠	٢٢,—
الدخن	٢,٥٠٠	١٤,٥٠٠
البطاطا	٦,٣٣٣	١٠٠,—
الرز ــ عنبر	١٨,١٧	٧٠,—
الرز ــ عنبر مقشر	٢١,٥٦٦٧	٨٧,٥٠٠
السمسم	٩,٣٧٠	٥٥,—
الفاصوليا	١٢,١٦٧	٣٢,٥٠٠
التمر الهندي (بالسلة)	٣,٥٠٠	٢٥,—
القطن (البالة وزن ٤٠٠ باون)	١٢,٤٦٢	٥٥,—

Source: USNA 890 G. 50/9-2044, 20/9/1944.